

وسم يضمن المكر ولو اكرهه على ان يطلق امرأة طلقه واحدة
فطلقها ثلثا وقع ولا يضمن ولو اكرهه على ان يودع ماله فملكه عند
المودع بالخيار ان شاء ضمن المودع وان شاء ضمن المكر ولو اكره
لرجل على ان يقبل تدبير من مولاة على مال فغرم له ففعل فالعبد
مدبر كذا الرجل وغرم قيمته لصاحبه وان كان مكان العبد
جارية جعل ذلك الرجل وطها لانها قد دخلت في ملكه وان امر العبد
رجلا حتى اكره مولاة على التدبير ففعل فالمولي بالخيار ان ضمن الامر
بنقصان التدبير وضمن له الرجل قيمته وان شاء ضمن الامر قبل
التدبير ولو اكرهه السلطان حتى قال لكل مملوك املكه فيما استقبل
فهو حر فملك مملوكا عتق ولا يضمن المكر شيئا الا في شيء واحد
وهو ان يملكه بالميراث لا بد دخل في ملكه كما لا يضمن فيه فلا يمكنه الانتفاع
منه وهناك دخل في ملكه ويضمنه وقت العتق فيك الامتناع منه
ان شاء ملك وان شاء لم يملك خمسة اشياء لا يبيع مع الاكراه البيع
والشراء والهبة والاجارة والاقار **كتاب الخنثى** الخنثى مولود
له ذكر وفتح ويحكم بانثى بستمه اشياء بالجماع بالذكر والاكتنح مع الانزال
والاحبال والبول من الذكر وبداية البول من الذكر والاكتنح منه في غيرها
وعند اية حنيفة لا عبرة للكثرة ونحو زوج اللحية ويحكم بانثى امرأة بستمه

بالحض

بالحض والتدين كشد على المرأة ونزول اللبن فيهما والجماع في
الفتح فان لم يظهر شيء من هذه العلامات فهو خنثى مشكك
واحكامه احكام النساء يقوم في صلوة الجماعة بين صف الرجال
والنساء ويتاع له ائمة تختار ان كان له مال وان لم يكن له
ابتاع له الامام من بيت المال اجارية فاذا اختنه باعها
وان مات ابوه وترك ابنا وولدا خنثى فللابن بينهما والخنثى
سهم عند اية حنيفة وقال الشعبي للخنثى نصف ميراث ذكر
نصف ميراث انثى وفسر ابو يوسف ولا يتفسر من كان ابن
من زوجته فجعل له ثلثة ارباع نصيب الابن فجعل الميراث على
سبعة اسهم لابن اربعة اسهم والخنثى ثلثة اسهم ونفس آخر
انه يجعل اثني عشر سهما سبعة اسهم لابن وخمسة للخنثى
كتاب المفقود رجل غاب ولم يعرف له موضع ولا يعلم انه
حي او ميت لصيب القاضيه من يحفظ ماله ويقوم عليه ويؤخذ
من ماله خمسة اشياء نفقة زوجته والاصاغر من ولده والاكابر
الزمنى واليوية ان كانوا محتاجين واستبقا حقوقه والمفقود ا
احكامه احكام الاحياء ويقضى في ماله خمسة اشياء ارتداده
مع اسلامه مع الخرق وحكم الحاكم ببند العهد وحلول النين عليه